

الْقُدِّمَةُ

نزل القرآن الكريم بلغة العرب ، فاستعمل الألفاظ التي استعملوها في كلامهم، ولذلك جاء استعماله للألفاظ بمعان موافقة للمعاني التي جعلوها لتلك الألفاظ ، ولا ريب في ذلك ، إذ يفهم الكلام بموافقة معاني ألفاظه المعاني المعروفة عند المخاطب لهذه الألفاظ ، فلفظ (أذن) مثلاً عند الناس هو اللفظ الدالُّ على عضو حاسة السمع ، وكذلك جاء معنى هذا اللفظ في القرآن الكريم، لكن عدداً من الباحثين في أسلوب القرآن الكريم لاحظ أن القرآن الكريم عندما يستعمل لفظاً ما بمعناه المتداول عند البشر والثابت في المعجم يأتي به في السياق مصحوباً بدلالة معينة ملازمة له في جميع المواضع المتعددة التي ورد فيها ، مع أن لكل موضع من هذه المواضع مضموناً مغايراً للآخر، فنجد أن اللفظ يأتي في القرآن الكريم بمعناه المعروف عند البشر ومصحوباً بدلالة ثانية في السياق وذلك في جميع المواضع التي يرد فيها اللفظ .

فمثلاً لفظ (أذن) معناه في المعجم عضو حاسة السمع ، وكذلك يستعمله البشر، ولا يختلف هذا المعنى إذا كان اللفظ مفرداً أو مثنى أو جمعاً، بينما نجد القرآن الكريم يغير استعمال البشر لهذا الاسم ، فيأتي اسم (أذن) بصيغة المفرد في جميع المواضع متعددة المضامين مع ملازمته دلالة استماع الوحي والانتفاع به ، وهو ما نجده في مثل قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ

أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ ۗ ﴾

[التوبة: ٦١] وقوله تعالى: ﴿ وَتَعِيًّا أُذُنٌ وَعَيْةٌ ﴾ [الحاقة: ١٢] أما صيغة المثنى

(أذنيه) وصيغة الجمع (أذان) فتأتيان في جميع المواضع مع دلالة أخرى هي دلالة نفي السمع يقول تعالى: ﴿ كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ [لقمان: ٧]، ويقول

سبحانه: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰ ءَاذَانِهِمْ ﴾ [الكهف: ١١]، فالقرآن الكريم يستعمل اللفظ

بمعجم دلالي خاص يلتزم به في جميع المواضع ويغير بذلك طريقة استعمال البشر للألفاظ التي سجلتها معاجم اللغة.

وهذا الكتاب يُسمي هذه الملاحظة باسم : اللزوم الدلالي ، ليكون المقصود به :

وجود دلالة تلازم (تصاحب) استعمال اللفظ في جميع مواضعه في القرآن الكريم ولا

تلازم هذه الدلالة اللفظ عند استعماله في غير القرآن الكريم ، فهذه الدلالة الملازمة للفظ في استعمال القرآن الكريم ليست من معاني اللفظ في المعجم .

وأزعم أن العقل البشري لا يستطيع أن يأتي بمثله بسبب طبيعي (وليس زعمًا من انتماء ديني) هذا السبب هو أن العقل البشري لا يستطيع على الدوام الاحتفاظ في ذاكرته بالاسم مصحوبًا بدلالة جاءت معه في سياق سابق وليست ملازمة له في الأصل ، ثم لا يستطيع أن يشكل هذه الدلالة المصاحبة للاسم في السياق السابق ليطوّعها في كل نص يقوله مع مضمون جديد ، فعقل الإنسان يستعمل الاسم بمعناه المعروف في الذهن ، في سياق معين ، ثم بعد فترة من الزمن يستعمل الاسم نفسه بمعناه المعروف في الذهن في سياق آخر بمضمون مغاير للأول ، دون أن يقدر العقل البشري على أن يوجد صلة بين السياقين اللذين استعمل فيهما اسم واحد ، فقد استعمل الاسم في السياق الأول مع معانٍ لا يلزم وجودها في السياق الثاني المغاير للأول في المضمون والذي يستعمل الاسم نفسه ، فهو أسلوب تفرّد به القرآن الكريم ، خاصة وأن الدلالة الملازمة للاسم في القرآن الكريم لا تقع على الاسم ولا تصفه لتكون جزءًا من معناه ، وإنما هي دلالة مصاحبة للاسم في السياق، ففي حقيقة الأمر ليس هذا اللزوم لزومًا دلاليًا للفظ ، وإنما هو لزوم دلالي لسياقات اللفظ المتعددة .

هذه الملاحظة سجّأها الجاحظ عندما ذكر أن اسم مطر الدال على الماء العذب النازل من السماء والذي يبتهج به الناس لأنه حياة لهم ولأنعامهم ولزروعهم، يأتي في القرآن الكريم مع دلالة معاكسة لدلالته عند الناس ، فيأتي مع دلالاته على الهلاك، يقول الجاحظ: ((ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن (الجوع) إلا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر، والناس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حالة القدرة والسلامة ، وكذلك كلمة (المطر) لأنك لا تجد القرآن يأتي به إلا في موضع الانتقام))^(١) فالجاحظ لاحظ أن القرآن الكريم لا يأتي باسم (الجوع) في حالة القدرة والسلامة ، يقول تعالى: (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) (النحل: ١١٢) فالجوع في استعمال القرآن الكريم قرين الخوف والفقر والعقاب، وقد يقال أن الجوع في أصله إحساس بفقد الطعام والعوز إليه فهو قريب في استعمال البشر من استعمال القرآن الكريم له مصحوبًا بدلالة الفقر ، لكن ذلك لا يمنع من وجود مغايرة بين استعمال اسم (جوع) عند البشر واستعماله في

(١) الجاحظ ، البيان والتبيين ، ٤٣/١

القرآن الكريم ، والأظهر منه في وجود مغايرة في استعمال القرآن الكريم للألفاظ عن استعمال البشر لها ؛ اسم (مطر) الذي جاء مع دلالة العقاب مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا ط فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ ﴿١٧٣﴾ ﴾ [الشعراء: ١٧٣] ، واستعمال القرآن الكريم لاسم (مطر) مع دلالة العقاب في موضع أو موضعين قد يكون أمرًا واردًا في استعمال البشر ، لكن العجيب هو ملازمة اسم (مطر) في جميع مواضعه في القرآن الكريم لدلالة العقاب ، ويؤكد ذلك عدول القرآن الكريم عن اسم (مطر) إلى اسم (غيث) أو اسم (ماء) عند دلالة إنزال الماء العذب الذي تحيا به الأرض يقول تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَطَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ ع ﴾

[الشورى: ٢٨] ، ويقول سبحانه: ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ

رِزْقًا لَكُمْ ط ﴾ [البقرة: ٢٢] فالقرآن الكريم يؤكد مغايرة استعماله للفظ عن استعمال

البشر بملازمة هذا اللفظ دلالة معينة في جميع مواضع استعماله وليست هذه الدلالة من معانيه عند البشر، فلا تلازمه في جميع المضامين التي يستعمله البشر فيها ، كما يؤكد القرآن الكريم هذه المغايرة بالعدول عن اللفظ عندما لا تأتي الدلالة الملازمة له ، وهو ما يدل على أن استعمال اللفظ في القرآن الكريم يأتي مصحوبًا بدلالة ملازمة له، وكان للقرآن الكريم معجمًا دلاليًا خاصًا به في استعماله للألفاظ ، فهو - مع الحفاظ على معنى اللفظ المعروف عند البشر - يأتي بدلالة أخرى مصاحبة له في السياق .

كما يقول السيوطي عن الاستعمال الخاص لبعض الألفاظ في القرآن الكريم: ((الريح ذُكرت مجموعة ومفردة ، فحيث ذُكرت في سياق الرحمة جمعت ، أو في سياق العذاب أفردت)) (١) واستعمال اللفظ مجموعًا مع دلالة تلازمه ، ثم استعمال اللفظ نفسه مفردًا مع دلالة أخرى ، يدل على أن هذه الدلالة الملازمة ليست مرتبطة بالمعنى المعجمي للفظ ؛ لأن المعنى المعجمي يلزم اللفظ مفردًا ومجموعًا ، وبذلك لا تكون المسألة مجرد تفرقة بين المترادفات كالتفرقة بين المطر والغيث ، لأن التفرقة بين الريح (المفرد) والرياح (الجمع) في الاستعمال ليست من باب التفرقة بين المعاني المعجمية الدقيقة للفظ ومرادفه .

ولا نجد مع هذه الأمثلة الثلاثة (الجوع، المطر، الريح) تنظيرًا لقانون بلاغي أو اصطلاحًا لهذه الملاحظة إلى أن تحدّث د. عبد العظيم المطعني في كتابه "خصائص

(١) السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ٢/٢٠٢

التعبير القرآني" في ثلاث عشرة صفحة عن وجود اللزوم الدلالي فيما سمّاه بنظرية الالتزام^(٢)، ويظهر من تطبيقه لنظرية الالتزام بحثه عن الدلالة الملازمة للاسم التي تفرق بينه وبين مرادفه، لأن هذه الدلالة من المعاني الدقيقة للاسم، وهذا ما لا يتفق معه البحث هنا في نظرية اللزوم الدلالي، إذ يبحث اللزوم الدلالي عن دلالة مصاحبة للاسم في جميع السياقات التي ورد فيها بغض النظر عن وجود مرادف للفظ أو لا، ومع أن هذه الدلالة المصاحبة للاسم قد تفرّق بينه وبين مرادفه إلا أن هذه الدلالة ليست من المعنى المعجمي للاسم، فليست من المعاني الدقيقة له، بل إن هذه الدلالة المصاحبة للاسم لا يلزم أن تكون وصفاً متصلاً بالاسم في السياق، فاللزوم الدلالي يبحث عن الدلالة المصاحبة للاسم في السياق سواء كانت هذه الدلالة وصفاً للاسم أو أنها تصاحبه في السياق ووصفاً لغيره.

وإذا كان د. المطعني في كتابه "خصائص التعبير القرآني" قد تحدّث عن نظرية (الالتزام) في القرآن الكريم وطبّقها على ستة أسماء مترادفة، فإنه بعد ذلك أفرد لهذه النظرية كتاباً سمّاه "دراسات جديدة في إعجاز القرآن" درس فيها أربعين اسماً، وهي في معظمها أسماء للمعاني المجردة مثل (النصر والظفر) وليست أسماءً للأجسام ذات الحيز، أما دراستي للزوم الدلالي فقد جعلتها في نطاق أسماء الأجسام مثل (العين، اللسان، الإبل، البقرة) ولذلك لم يكن في كتاب د. المطعني "دراسات جديدة في إعجاز القرآن" دراسة للأسماء المدروسة هنا إلا دراسة د. المطعني لثلاثة أسماء هي: (جسد، جسم، لسان)^(١) وذلك في ثماني صفحات، وقد جعل د. المطعني دراسته للأسماء قائمة على البحث عن الفرق بين الاسميين المترادفين، وبذلك تختلف دراسة د. المطعني عن المراد باللزوم الدلالي في هذا الكتاب، فالبحث عن اللزوم الدلالي للاسم لا يتوجّه في الأصل إلى التفرقة بين المترادفين، وإنما يبحث عن الدلالات المصاحبة للاسم في السياق في المواضيع المتعددة.

وأياً ما كان الأمر فإن د. المطعني في كتابيه قدّم مفهوماً يُهد لوضع نظرية (اللزوم الدلالي) والسعي وراء تطبيقها على أسماء عديدة للتوصل إلى صورة توأجدها في القرآن الكريم.

ومن الدراسات التي لمست وجود دلالة ملازمة للاسم في القرآن الكريم، دراسة د. حسن طبل للالتفات في القرآن الكريم، حيث تناول في بحثه نوعاً من الالتفات هو الالتفات (العدول) عن اسم إلى اسم آخر مرادف له وكلاهما في سياق واحد، مثل العدول عن اسم (كفل) إلى اسم (نصيب) في آية واحدة، وكذلك مثل العدول عن

(٢) انظر: د. عبد العظيم المطعني، خصائص التعبير القرآني، ٢٧٨/١

(١) انظر: د. عبد العظيم المطعني، دراسات جديدة في إعجاز القرآن، ٨٠، وكذلك ٢٣٢

اسم (بحر) إلى اسم (يم) في آية واحدة^(٢)، ويُرجع د. حسن طبل عدول القرآن الكريم عن اسم واستعماله لاسم آخر إلى وجود دلالات معجمية دقيقة للاسم تجعل اختيار أحدهما أنسب من الآخر لمقتضيات السياق، وهذا ما يختلف عن فكرة اللزوم الدلالي لأن اللزوم الدلالي للاسم يختلف عن الدلالة المستوحاة من معنى الاسم في المعجم، واللزوم الدلالي للاسم ليس في موضع أو موضعين وإنما في جميع مواضع استعمال الاسم .

وبذلك نجد أن للزوم الدلالي مفهومه الذي يفصل بينه وبين غيره من النظريات (كالفروق اللغوية بين المرادفات، والبحث عن المعنى اللغوي للفظ أو تعدد معناه في القرآن الكريم وهو ما نجده في كتاب الوجوه والنظائر أو كتاب بصائر ذوي التمييز) فالبحث في اللزوم الدلالي بحث عن معنى في السياق التزم به القرآن الكريم وليس من المعنى الدقيق للفظ، وليس من المعاني المتعددة للفظ، ولا يلزم أن يصاحبه في غير القرآن الكريم.

ففكرة اللزوم الدلالي فكرة لم تُفرد لها دراسة مستقلة، تحدّد مفهوم النظرية وتطبيقاتها على عدد من الأسماء المحددة بمجال دلالي، كي يظهر مدى وجود هذه النظرية في القرآن الكريم .

وقد قمت في البحث عن اللزوم الدلالي في القرآن الكريم بدراسة أسماء الإنسان وأعضائه والحيوان وأعضائه التي تكررت في أكثر من موضع، وقد بلغ عددها (٨٠) ثمانين اسماً جاء ذكرها في القرآن الكريم ألفاً وسبعاً وستين (١٠٦٧) مرة، وقد بلغ عدد أسماء الإنسان وأعضائه ستة وأربعون (٤٦) اسماً، وبلغ عدد أسماء الحيوان وأعضائه اثنان وعشرون (٢٢) اسماً، واحد وعشرون اسماً منها للحيوان واسم واحد لعضو من أعضائه وهو (ذراع) وقد بلغ عدد الأسماء المشتركة التي جاءت لأعضاء الإنسان وجاءت أيضاً لأعضاء الحيوان اثنا عشر (١٢) اسماً هي (أذن، بطن، جلد، جنب، جناح، دم، رحم، ساق، ظهر، عظم، عنق، لحم) .

وهذا الكتاب يُقدّم دراستي للزوم الدلالي لأسماء الحيوان وأعضائه في القرآن الكريم، وعددها اثنان وعشرون اسماً، أعرضها مرتبة هجائياً، وأدرس فيه الاسم الذي ورد في القرآن الكريم أكثر من مرة، مع دراسة مرادفه (وإن ورد المرادف مرة واحدة) وجعلت دراسة مرادفات الاسم مع الاسم المقدم هجائياً الذي ورد أكثر من مرة، مثل دراسة أسماء (بدن، بغير، جمل، ناقه) مع دراسة اسم (إبل) وليس الهدف من دراسة مرادفات الاسم البحث عن فروق معانيها، وإنما ملاحظة وجود لزوم دلالي (غير معجمي) لكل اسم منها مختلف عن الآخر، وقد ألحقت بهذه

(٢) انظر: د. حسن طبل، أسلوب الالتفات، ١٦٦

الدراسة معجماً للزوم الدلالي للأسماء المدروسة ، يجمع بين الاسم واللزوم الدلالي له .

وهذا الكتاب في أصله جزءٌ من رسالةٍ حصلتُ بها على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبعتها ونشرها ، أشرف عليها وأثرى فيها أ. د. صفوت عبد الله الخطيب، الأستاذ بكلية الآداب، جامعة المنيا، وناقشها أ. د. حسن طبل و أ. د. السعيد الباز، الأستاذان بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة ، وقد أفاضوا على الرسالة بطيب أخلاقهم من علمهم الجزيل، وقد بدت لي ملامح وجود اللزوم الدلالي في القرآن الكريم أثناء دراستي للتركيب الإضافي في القرآن الكريم في الرسالة التي حصلتُ بها على درجة الماجستير والتي أشرف عليها أ. د / أحمد عبد المجيد هريدي و أ. د / صفوت عبد الله الخطيب فجزاهم الله خيراً .

وإذا كانت هذه الدراسة محاولة بحثية يستصغر فيها الباحث خط يمينه ، وتيقظ فطنته ، وتوقد فكرته ، إلا أن الباحث لا يخفي استعظام قدر الفكرة التي تبحث عن ظاهرة فريدة في الأسلوب ، وتتناول نمطا بلاغياً في الإعجاز لا يطاوله بشر ، وتكشف عن دلالات دفيئة في النصوص القرآنية ، وأغراض بلاغية تؤكد أن فيض التفسير لأسرار الصياغة منهمر ، وأن بلاغة القرآن الكريم تحتاج إلى بحث متجدد لا يقعه تععيد جاف ، ولا يعوقه بعث يجترع الماضي بإجحاف ، فحُسن التجديد في إبداع يزيد ، لذا فنوع أنا بقليل وكثير ، فقليل ما سطرت من فوائد أقدمه بكثير من الأمل في أن يكون هذا البحث فكرةً جديدةً ، وحراراً متوقداً ، وسبباً مبشراً لصيد ثمين .

والله تعالى أسأل أن يجزي بالخير الوفير والأجر الجزيل كلَّ من ساعد في إثراء هذا العمل ، وأسأله سبحانه أن يرزقني قصداً خالصاً لوجهه الكريم يشفع لي زلاتي يوم ألقاه ليس بيني وبينه إلا ما كتبتُ ، وأن يحكم الله تعالى بعفوه ورضاه فهو سبحانه نعم المولى ونعم الوكيل .

محمد سامي عبد السلام حسانين

المنيا ، سمالوط ، شارع الداقوفي

Mohamed.samy_1978@yahoo.com